تحذير أممي من تفاقم الوضع الإنساني بجنوب السودان

■ **نيويورك / جوبا / متابعات :**

قالت الأمم المتحدة إن الأزمة الإنسانية في جنوب السودان تتفاقم، وإنها تسعى لتقديم معونات لأكثر من ثلاثة ملايين شخص بالبلاد، في حين أكدت منظمة «أطباء بلا حدود» أن عشرات آلاف المدنيين نزحوا عن منازلهم جراء قتال اندلع منذ نحو ثلاثة أسابيع بين القوات الحكومية وقوات موالية لرياك مشار، النائب السابق للرئيس، والمتهم بالقيام بمحاولة انقلابية فاشلة.

وقال مسؤول العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة في جنوب السودان توبي لانزر إن المنظمة تواجه «كارثة إنسانية»، مضيفا أن هذه الفترة «خطيرة بالنسبة للبلاد ويجب أن تتوقف المعارك»، في هذا البلد الذي انفصل عن السودان منذ أكثر من سنتين.

وأفادت الأمم المتحدة أن نحو مائتي ألف شخص نزحوا، في حين فر أكثر من ثلاثين ألفا آخرين إلى أوغندا المجاورة.

وفي السياق، أعلن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان أنه يستعد لاستقبال عشرة آلاف لاجئ من جنوب السودان يتوقع عبورهم الحدود إلى شرق إقليم دارفور المضطرب غرب السودان.

من جهتها، ذكرت منظمة أطباء بلا حدود أن سبعين ألفا فروا من مدينة بور وحدها إلى مناطق لا يتوفر فيها مأوى ولا غذاء ولا مياه نظيفة.

كما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مسؤول في الإغاثة الإنسانية في جنوب السودان قوله إن الناس يفرون باستمرار من المعارك حول مدينة بور بواسطة زوارق.

من جهة أخرى، قال المتحدث باسم جيش جنوب السودان إن القتال بين القوات الحكومية والمنشقين بزعامة رياك مشار متواصل في بعض مناطق أعالي النيل، مؤكدا أن الهدوء عاد إلى مدينة ملكال، عاصمة الولاية.

وأوضح المتحدث العسكري الحكومي أن القتال مع المتمردين مستمر منذ أربعة أيام في منطقة غالوك، وأشار إلى أن استمرار المعارك في تلك المناطق يعود إلى «فشل المتمردين في السيطرة على العاصمة جوبا»، على حد تعبيره.

غير أن مصادر من القوات الموالية لمشار قالت إن منشقين آخرين من جيش جنوب السودان في ولاية أعالي النيل انضموا إلى قوات مشار.

وصرح موزس رواي لات، الناطق باسم القوات الموالية لمشار، لوكالة الصحافة الفرنسية قائلا إن «قواتنا بصدد التنسيق في ما بينها»، مؤكدا أن المتمردين مستعدون للهجوم على ملكال عاصمة ولاية أعالي النيل، بل حتى على العاصمة جوبا.

وتأتي هذه التطورات في ظل مفاوضات مباشرة تجري بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا بين وفدين يمثلان مشار ورئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت، إذ طالب يوم أمس الأول تعبان دينق، رئيس وفد مجموعة رياك مشار، حكومة جوبا بالإفراج عن المعتقلين السياسيين من أجل تهيئة المناخ للحوار.

وقال دينق -في مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة الإثيوبية- إن القتال لا يزال دائرا في عدد من المناطق بجنوب السودان.

وتعثرت المفاوضات -التي بدأت أولى محادثاتها المباشرة الثلاثاء- بعد رفض جوبا الإفراج عن 11 متمردا معتقلين لديها بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري، مما جعل المفاوضين باسم المتمردين يقولون إن فرص الوصول إلى هدنة بدأت تتضاءل.

واقترحت حكومة جنوب السودان الأربعاء نقل محادثات السلام إلى مقر الأمم المتحدة بجوبا ليحضرها المحتجزون خلال النهار ويعودوا إلى الحجز في المساء، لكن تعبان دينق قال إن جوبا ليست مكانا جيدا للمحادثات، وأضاف «لا أعتقد أن ذلك سيكون مقبولا من هذا الجانب لأن جوبا سجن كبير».

وكان من المقرر أن يناقش الجانبان موقفيهما بشأن وقف إطلاق النار، لكن ذلك لم يحدث بسبب انتظار الوفدين عودة مبعوثي الهيئة الحكومية لتنمية شرق أفريقيا (إيغاد) -التي تتوسط في المحادثات- من جوبا.

وسافر المبعوثون الأفارقة إلى جوبا، حيث حاولوا دون جدوى إقناع رئيس البلاد سلفاكير ميارديت بالإفراج عن المحتجزين وعادوا إلى أديس أبابا مساء الأربعاء، لكن المبعوثين قالوا -في بيان أصدروه- إن سلفاكير والمعتقلين السياسيين عبروا عن دعمهم للمحادثات بشأن وقف غير مشروط للقتال.

وأضاف البيان أن المعتقلين قالوا إن «وضعهم كمعتقلين ينبغي أن لا يكون عقبة في طريق التوصل إلى اتفاق بشأن وقف القتال».

■ مسؤولة العمليات الانسانية في الأمم المتحدة تزور النازحين

تجدد الاشتباكات بمحافظة (الأنبار) العراقية ومقتل مجندين بتفجير في بغداد

■ **بغداد / متابعات :**

تجددت الاشتباكات بين القوات العراقية ومسلحين بمحافظة الأنبار، في حين قتل 14 متطوعا في الجيش وأصيب أكثر من 25 آخرين في تفجير استهدف مركزا للتطوع قرب مطار المثنى وسط بغداد.

وقال مصدر أمني إن اشتباكات عنيفة تدور منذ صباح أمس بين القوات العراقية ومسلحين في منطقة تقع بين الرمادي والفلوجة.

وأضاف المصدر أن قوة كبيرة هاجمت مساء أمس الأول أوكار المسلحين في منطقة البوبالي التي تحولت إلى معقل لهم، مؤكدا استمرار الاشتباكات التي تدور منذ الصباح بمشاركة دبابات الجيش.

وقد وصف قائد عسكري عراقي الضربات الجوية بأنها «فاعلة جدا»، مشيرا إلى أنها استهدفت عدة مبان تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي سيطر مقاتلوه قبل أيام على مراكز شرطة في الفلوجة.

وقد أعلن قائد سلاح طيران الجيش العراقي اللواء الركن حامد المالكي مساء الأربعاء أن طيران الجيش استطاع تدمير 60% من القدرة القتالية لهذا التنظيم في محافظة الأنبار.

في المقابل بثت مواقع على الإنترنت تسجيلا لعربات الجيش وهي تحترق في اشتباكات وقعت أمس الأربعاء بين مسلحي العشائر وقوات عراقية تساندها صحوات في شارع ستين جنوبي الرمادي.

كما أفاد مصدر أمني بأن سيارة ملغمة انفجرت مما أدى إلى مقتل شرطي وإصابة سبعة آخرين بينهم ضابط برتبة مقدم، هو ابن شقيقة زعيم الصحوة أحمد أبو ريشة.

وقتل نحو 250 شخصا في المعارك الدائرة قرب الفلوجة وفي الرمادي منذ أكثر من أسبوع، بحسب مصادر رسمية، فيما أعلنت جمعية الهلال الأحمر العراقي أن هذه المعارك تسببت في نزوح 13 ألف عائلة حتى الآن.

وبموازاة ذلك جدد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي دعوته لرجال العشائر في مدينة الفلوجة إلى طرد من سمّاهم مسلحي تنظيم القاعدة في المدينة كي يُجنبوها استخدام القوة، ملوحا في الوقت نفسه بالعفو عن العائدين ممن التحقوا به.

وفي الوقت ذاته، تعهد المالكي باستئصال تنظيم القاعدة قائلا إنه «واثق من النصر»، وامتدح الدعم الأميركي وقال إن «هذا الدعم يعطينا الثقة بأننا نسير في الاتجاه الصحيح، وإن النتيجة قطعا واضحة وهي استئصال هذه المنظمة الفاسدة».

وكان البيت الأبيض قد أصدر بيانا يشجع فيه حكومة بغداد على مواصلة الحوار مع قادة العشائر، مؤكدا دعمه التحركات العسكرية من أجل طرد «المسلحين المقربين من القاعدة» من الفلوجة والرمادي.

وأعربت كل من باريس وموسكو عن دعمهما للسلطات العراقية في كفاحها ضد «الإرهاب والتطرف» بكل أشكاله.

في المقابل، ذكرت وكالة أسوشيتد برس أن قادة العشائر المتنفذين اجتمعوا لإيجاد سبيل للخروج من الأزمة، وطالبوا منتسبي القاعدة في الفلوجة بالخروج منها، وفق المتحدث باسمهم ضاري الريشاوي.

وقال الريشاوي إن قادة العشائر اتفقوا على طرد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من الفلوجة، مؤكدا أنهم طالبوا المسلحين بالانسحاب أو التعرض لهجوم من قبل القبائل والجيش.

ونقلت أسوشيتيد برس عبر الهاتف عن مجموعة من السكان رفضهم لوجود تنظيم القاعدة وللعودة إلى العنف الذي شهدته منطقتهم إبان الوجود الأميركي.

وفي تطورات ميدانية أخرى، قتل 14 متطوعا في الجيش أمس وأصيب أكثر من 25 آخرين في تفجير بسيارة مفخخة استهدف مركزا للتطوع قرب مطار المثنى وسط بغداد.

وفي كركوك شمال بغداد فجر مسلحون بعبوة ناسفة خط أنابيب داخلي ينقل النفط الخام من حقول المدينة إلى مصافي تكرير.

وكانت محافظة ديالى قد شهدت أمس مقتل 13 جنديا بينهم ضابط برتبة مقدم وإصابة سبعة آخرين في هجوم شنه مسلحون على ثكنة للجيش في منطقة الكارون التابعة لناحية العظيم شمال بعقوبة.

يشار إلى أن عدد القتلى الذين سقطوا في أحداث العنف بالعراق عام 2013 كان الأعلى منذ الاقتتال الطائفي في الفترة ما بين 2006 و2007، حيث قتل 8868 العام الماضي وفق تقديرات الأمم المتحدة.

■ تواصل الحصار على الفلوجة

ربيع الجهل العربي!

› طارق الحميد

نشرت صحيفة «الشرق الأوسط» قبل أيام قصة مهمة عن جريمة بشعة تمثلت في إحراق «مكتبة السائح» في طرابلس اللبنانية، وهي جريمة، بحسب القصة المنشورة، «لم تشهد لها طرابلس مثيلا حتى خلال الحرب الأهلية اللبنانية». وملخص القصة لمن لم يتابعها أن صاحب «مكتبة السائح» الكاهن الأرثوذكسي إبراهيم سروج اتهم زورا بكتابة مقال فيه إساءة للإسلام، وهو ما لم يفعله بالطبع، وعلى أثر ذلك الاتهام جرى إحراق مكتبته التي تضم 85 ألف كتاب ومخطوطة ومنشورات بعضها نادر، ومنه ما يعود إلى مائة عام مضت! هذه القصة وحدها تدفع إلى طرح عدة تساؤلات، أهمها هو: إلى متى هذه السيولة الثورية المنفلتة من عقالها في منطقتنا؟ وإلى متى مسلسل استهداف الآخرين، أقليات كانوا أو من طوائف وأديان أخرى؟ فالحمية للأديان، والرموز، لا تعني إزهاق الأرواح، وحرق الممتلكات، ومن هنا لا بد من وقفة صارمة تجاه ردود الفعل المتطرفة ردا على أي تطرف، فلمصلحة من تحرق المكتبات في عملية إحراق المعرفة، وتدمير لكل طرق المستقبل المعتمدة على جسور التاريخ الذي يراد إحراقه من خلال إحراق «مكتبة السائح»؟

والمحزن في هذه القصة هو ما تعرض له مالك المكتبة، من ضغوط، وترويع، دفعه للتواري عن الأنظار بحثا عن مأمن إلى أن جرت تبرئته من المقال المنسوب إليه زورا، حيث ظهر الأب سروج إلى جوار رئيس هيئة العلماء المسلمين في طرابلس سالم الرافعي الذي قال معلقا على ما جرى بحق الكاهن الأرثوذكسي: «تبينت لنا مظلومية الأب سروج.. والله حرم علينا اتهام الناس دون وجه حق، وهناك من يريد أن يزرع الفتنة بين المسلمين والمسيحيين»! وهذا هو الصحيح «حرام علينا اتهام الناس دون وجه حق»، وحرام هذا التطرف ولو كان ردا على تطرف، سواء كان حقيقة أو تزويرا مثل قصة الأب سروج الذي قال: «أسامح الذين أحرقوا المكتبة، وأصلي لكي يحمي الله طرابلس».

والقصة هذه، ورغم فداحة جريمتها الأخلاقية والقانونية، هي مؤشر خطير على استمرار سعي من يحاول تأجيج الفتنة الطائفية بالمنطقة استغلالا للظروف السياسية، خصوصا عندما نتأمل ما يحدث، مثلا، بحق المسيحيين في العراق أو لبنان أو سوريا، فمن الواضح أن هناك من يقوم بعملية تأجيج منظمة هدفها تصوير السنّة على أنهم أعداء للطوائف المخالفة لهم، والأديان الأخرى، وأن إيران، وهذا ما يجري الترويج له الآن، وخصوصا بعد الاتفاق الأميركي الإيراني حول الملف النووي، هي أكثر من يستطيع القيام بدور حماية الأقليات، وأصحاب الأديان الأخرى، سواء في العراق أو سوريا أو لبنان، وهذا هو الحلم الإيراني، ومسرح النفوذ الذي تخطط له طهران منذ زمان بعيد. وعليه فإن السؤال هنا هو: متى يقف العقلاء موقفا حازما من ربيع الجهل العربي، خصوصا أن الثمن سيكون فادحا أخلاقيا، وأمنيا، واجتماعيا، وسياسيا بالطبع؟

المجلس التأسيسي يواصل التصويت على الدستور الجديد

العريض يستقيل والهدوء يعود إلى مدن تونسية

■ **تونس / متابعات :**

أعلن رئيس الحكومة التونسية علي العريض في مؤتمر صحفي أمس أنه قدم استقالته إلى رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي، كما أعلن قراره تعليق العمل بالضرائب الجديدة المفروضة على السيارات في قانون المالية لسنة 2014. في غضون ذلك، عاد الهدوء نسبيا لعدة مدن، وأقر المجلس الوطني التأسيسي فصلا بالدستور ينص على المساواة بين المرأة والرجل.

وقبل ذلك المؤتمر قال العريض عقب الاجتماع الدوري للمجلس الأعلى للأمن إن استقالته تأتي «في إطار احترام حكومته للتعهدات التي قطعتها على نفسها أمام الرأي العام الوطني، وعلى ضوء نتائج الحوار الوطني ولمزيد دفع المسار الانتقالي في البلاد».

وكان العريض قد تعهد كتابيا في 25 أكتوبر الماضي بالاستقالة تنفيذا لما ورد في وثيقة خريطة الطريق التي نصت أيضا على ضرورة اختيار شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة الجديدة.

واختارت الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار الوطني -برعاية أربع منظمات وطنية- في 15 ديسمبر وزير الصناعة الحالي مهدي جمعة رئيسا للحكومة الجديدة.

وينتظر أن يعلن مهدي جمعة في الأيام القليلة المقبلة تشكيلة حكومته لإدارة شؤون البلاد أثناء ما تبقى من المرحلة الانتقالية.

من جهة ثانية، أعلن رئيس الحكومة المستقيل أنه تقرر تعليق العمل بـ«الأتاوة» المالية التي تم توظيفها على وسائل النقل الخاصة ووسائل نقل الأشخاص وعلى الفلاحين في انتظار تسوية المسألة من الناحية القانونية من خلال تنقيح السلطة التشريعية، حسب قوله.

وأشار علي العريض إلى أنه تم اتخاذ هذا القرار رغم «قناعة الحكومة بوجاهة الإجراءات المتعلقة بتوظيف ضرائب إضافية على وسائل النقل في قانون المالية لسنة 2014 لما لذلك من فائدة على الفئات الوسطى والضعيفة وعلى تحقيق التوازنات المالية للبلاد».

وشهدت عدة محافظات تونسية -منذ يومين- حالة من الاحتقان والاحتجاجات التي تطورت إلى مواجهات مع القوات الأمنية على خلفية زيادات ضريبية فرضتها الحكومة ضمن فصول قانون المالية للسنة الجديدة.

وفي السياق، عاد الهدوء نسبيا إلى مدن القصرين وتالة وفريانة (وسط غرب) بعد مواجهات يوم أمس الأول بين قوات الأمن ومتظاهرين محتجين على تردي الأوضاع المعيشية.

ومنذ الساعات الأولى من صباح أمس فتحت المحلات التجارية والمؤسسات التربوية والمرافق العمومية والخاصة أبوابها، وباشر أعوان النظافة عملهم لإزالة ما خلفته الاحتجاجات والاشتباكات بين المتظاهرين ورجال الأمن من بقايا إطارات مطاطية محروقة وأكوام من الحجارة والرماد والزجاج المكسور.

وفي مشهد مختلف، عرفت مدينة تطاوين (جنوب تونس) أمس توترا أمنيا عندما أقدم عدد من باعة الخضر والغلال على إحراق مقرين أمنيين احتجاجا على محاولة قوات الأمن نقلهم إلى أحد الأماكن المخصصة لهم لبيع منتجاتهم فيها.

وقال شهود عيان إن المحتجين اشتبكوا مع القوى الأمنية التي استخدمت الغاز المسيل للدموع، كما تدخلت عناصر الجيش إثر غلق المحتجين للطرقات الرئيسية باستعمال الإطارات المطاطية المشتعلة.

في الأثناء، يواصل المجلس الوطني التأسيسي التصويت على فصول الدستور التونسي الجديد في مسعى إلى اتمام ذلك بحلول الذكرى الثالثة للثورة التونسية في 14 يناير الجاري.

وصادق نواب المجلس أمس الخميس على فصل في الدستور الجديد ينص على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، ويفرض تكافؤ عدد الرجال والنساء في المجالس المنتخبة.

وينص الفصل 45 من الدستور -الذي صوت لفائدته 116 نائبا من أصل 188 شاركوا في التصويت- على أن «الدولة تعمل على تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء في المجالس المنتخبة».

■ رئيس الحكومة التونسية علي العريض

الجيش الجزائري يعتقل (17) شخصاً ويصادر أسلحة

■ **الجزائر / متابعات :**

اعتقلت قوات الجيش الجزائري 17 شخصاً، وحجزت كمية من الأسلحة والذخيرة والمواد الغذائية في منطقة إليزي جنوب الجزائر.

وقال بيان لوزارة الدفاع الجزائرية إن وحدة من الجيش نجحت في توقيف قافلة سيارات كانت تتجه إلى الحدود مع مالي، كان على متنها كمية من الأسلحة والذخيرة والمواد الغذائية.

وأكد نفس المصدر أن قوات الجيش اعتقلت خلال هذه العملية 17 شخصاً، لكنها لم توضح ما إذا كان الموقوفون عناصر مسلحة تتبع تنظيمات إرهابية تنشط في المنطقة أم أن الأمر يتعلق بمهربين ينشطون في تهريب المواد الغذائية.

وفي السياق نفسه أعلنت وزارة الدفاع أن وحدة متحركة من الجيش حجزت أربعة بنادق آلية وكمية من الذخيرة الحربية على الحدود مع مالي.

وعززت وحدات الجيش الجزائري منذ أشهر تواجدها على المناطق الحدودية مع مالي والنيجر وليبيا، لمواجهة تحركات المجموعات المسلحة ومنع شبكات تهريب المواد الغذائية والوقود من استنزاف مقدرات الاقتصاد الجزائري.

وأسهم هذا التعزيز في الحد من نشاط وحركة المجموعات المسلحة وشبكات التهريب، تزامناً مع زيادة مستويات التنسيق الأمني والعسكري مع الحكومات المركزية في مالي وليبيا وتونس.

على صعيد آخر، ستبدأ محكمة الجنايات بالعاصمة الجزائرية، الخميس، محاكمة متهمين ينتميان للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي كان يقودها عماري صايفي المعروف باسم عبدالرزاق البارا، بتهمة التورط في عملية خطف 33 سائحاً أجنبياً، بينهم عشرة من جنسية ألمانية عام 2003 في الصحراء الجزائرية بهدف طلب الفدية.

واعترف المتهمان بتورطهما في عدة عمليات إرهابية وعمليات تخريب واغتيالات ونصب كمائن ضد عناصر الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن، وضد شركات نفط تنشط في جنوب البلاد.

من ينهي الصراع في العراق؟

تناولت صحف أميركية الأزمة العراقية المتفاقمة، وتساءلت إحداها بالقول «من يمكنه إنهاء العنف بين الشيعة والسنة؟»، وتحدثت أخرى عن أخطاء إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما في العراق، وقالت ثالثة إن العشائر تدعم الفلوجة بوجه الجيش العراقي.

فقد تساءلت صحيفة ذي كريستيان ساينس مونيتور بشأن من يمكنه إنهاء العنف بين الشيعة والسنة في العراق؟ وقالت في افتتاحيتها إن بعض كلمات من شخص معين ربما يمكنها وقف العراق من الانزلاق إلى أتون حرب أهلية ومنع تنظيم القاعدة من الاستيلاء على مدن عراقية أخرى.

وأوضحت الصحيفة أن هذا الشخص هو المرجع الشيعي علي السيستاني والذي قالت إنه يحظى باحترام واسع في البلاد، لكنه بقي مترددا منذ فترة طويلة إزاء لعب دور سياسي بارز في العراق.

وقالت إن السيستاني سبق له أن أوصى رئيس الوزراء نوري المالكي بسنّة البلاد خيرا، وأنه يناصر الديمقراطية ويدعو إلى عراق موحد يضم الجميع من شيعة وسنة وأكراد على أساس من العدل والمساواة.

وفي سياق الأزمة العراقية، أشارت الصحيفة -في تقرير منفصل- إلى أن سقوط مدينة الفلوجة إحدى مدن محافظة الأنبار غربي بغداد بأيدي تنظيم القاعدة يثير جدلا في الأوساط الأميركية، ولدى الجنود الأميركيين الذي سبق لهم أن شاركوا في غزو العراق.

وأوضحت أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي من الجمهوريين يلقون باللوم على الرئيس أوباما إزاء سقوط عدد من كبريات المدن العراقية بأيدي القاعدة الأسبوع الماضي، في ظل الفراغ الذي تركه الانسحاب العسكري الأميركي من البلد.

وأضافت الصحيفة أن جزءا من اللوم يقع على المالكي في عودة نشاط القاعدة ومؤيدي التنظيم في العراق، وذلك في ظل محاولاته إخضاع الطائفة السنية في العراق وسوء معاملته للسياسيين من تلك الطائفة.

من جانبه، أنحى وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس باللائمة على أوباما بشأن الأخطاء الأميركية الإستراتيجية في العراق، وأشار في كتاب جديد له إلى أن أوباما انسحب من العراق دون التفكير بالنتائج والتداعيات، والتي بدأت تظهر في العراق في الوقت الراهن.

وفي السياق، أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن كثيرين من أبناء العشائر في محافظة الأنبار يؤيدون تنظيم القاعدة أكثر من موالاتهم للحكومة المركزية في بغداد، وذلك بسبب المجازر التي يقترفها الجيش العراقي بحق أبناء المحافظة.

من جانبها، قالت صحيفة واشنطن بوست -في مقال للسفير الأميركي السابق لدى العراق جيمس جيفري- إن العراق يمر بأزمة حاسمة، وإن تنظيم القاعدة يشكل خطرا بتشكيله قوة عسكرية شبه تقليدية تسيطر على أجزاء كبيرة بمحافظة الأنبار غربي العراق.

وقالت الصحيفة إن الحرب -التي تستعر في سوريا منذ قرابة ثلاث سنوات- أسهمت في نمو تنظيم القاعدة في العراق، وهو الفصيل الذي يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وأضافت الصحيفة في تقرير منفصل أن الجنود الأميركيين -الذي شاركوا في غزو العراق- يشعرون بالخسارة وهم يرون مدنا عراقية قاتلوا فيها كالفلوجة تسقط بأيدي تنظيم القاعدة.

وتفجرت الأزمة في الأنبار نهاية الشهر الماضي إثر اعتقال القوات العراقية النائب أحمد العلواني ونزعها خيام الاعتصام في الرمادي.

تحذير من انتفاضة ثالثة وتودها اعتداءات المستوطنين

حذر معلقون إسرائيليون من اندلاع انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية نتيجة الاعتداءات التي يشنها المستوطنون على الفلسطينيين.

واعتبر هؤلاء المعلقون أن الاعتداء الأخير -الذي نفذه أعضاء التنظيم اليهودي المتطرف المعروف بـ «فتية التلال» ضد أهالي قرية «قصرة» قضاء نابلس شمال الضفة الغربية الثلاثاء الماضي- يدلل على أنهم يعكفون على إشعال الضفة الغربية.

فقد أوضحت صحيفة «هآرتس» أن ما حدث في قرية «قصرة» كان يمكن أن ينتهي بقتل جميع المستوطنين المعتدين، وهو ما كان سيؤدي إلى تفجر الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية بشكل كامل، ويعيد العمليات التفجيرية إلى قلب المدن الإسرائيلية.

وتوقعت الصحيفة أن تتعاظم اعتداءات المستوطنين في حال أسفرت مساعي وزير الخارجية الأميركي جون كيري عن إحراز تقدم في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وحذرت الصحيفة من وجود مجموعة كبيرة من المستوطنين معنية بتوظيف الاعتداءات ضد الفلسطينيين من أجل إشعال المنطقة في مسعى لإحباط التحرك الأميركي.

وفي السياق ذاته، أكد المعلق بن كاسبيت أن اندلاع الانتفاضة الثالثة سيكون «مسألة وقت» في حال تواصل عجز الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن وقف اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين.

وفي مقال نشره في النسخة العبرية لموقع صحيفة «جيروزالم بوست» استهجن كاسبيت أن يعجز الجيش والمخابرات والشرطة الإسرائيلية على مدى أعوام ثلاثة عن اعتقال أي من عناصر «فتية التلال»، في حين يتمكن أهالي «قصرة» من إلقاء القبض على 16 عنصرا منهم بعد مهاجمتهم القرية.

وحمّل كسبيت المرجعيات الدينية اليهودية المرتبطة بالأحزاب المشاركة في الائتلاف المسؤولية عن تحريض المستوطنين على مواصلة الاعتداءات على الفلسطينيين.

ونوه كسبيت بالدور الذي يلعبه الحاخام دوف ليئور، الحاخام الأكبر لمستوطنة «كريات أربع»، في التحريض على قتل الفلسطينيين، مشيرا إلى أنه يعتبر أبرز المرجعيات الدينية لحزب «البيت اليهودي» المشارك في الائتلاف الحاكم، والذي يقوده نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد نفتالي بنت.

وفي السياق ذاته، حمل سكرتير حركة «السلام الآن» الإسرائيلية يريف أوفنهايمر قيادة المستوطنين المسؤولية عن الاعتداءات التي ينفذها «فتية التلال»، من خلال إصرارهم على حق اليهود المطلق على كل فلسطين وضمنها الضفة الغربية.

وفي مقال نشرته صحيفة «هآرتس» اعتبر أوفنهايمر أن كلا من الجهاز التعليمي التابع للتيار الديني الصهيوني والصحف اليمينية والمرجعيات الدينية تتحمل مسؤولية تشجيع الاعتداءات التي تطال الفلسطينيين.

وأضاف أن «كل طفل يولد في المستوطنات تتم تربيته على أساس أنه متفوق عرقيا ودينيا على الفلسطيني، وأن المستوطنين هم سادة الأرض في الضفة الغربية».

ونوه أوفنهايمر بأن الحكومة الإسرائيلية لا تغض الطرف فقط عن سيطرة «فتية التلال» على أراض فلسطينية خاصة، وإقامة نقاط استيطانية عليها، بل تقوم بتمويل هذه النقاط وحمايتها.

التحذير من انتفاضة جديدة نبه إليه أيضا الكاتب اليميني أريك سيغال المعروف بحماسه الشديد للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية الذي قال إن تواصل الاعتداءات التي يقوم بها «فتية التلال» على الفلسطينيين ستفضي إلى «مصيبة فظيعة» تلحق بالمشروع الاستيطاني.

وفي مقال نشره في صحيفة «معاريف»، وصف سيغال منفذي الهجوم على قرية «قصرة» بأنهم «مجموعة من المجرمين، ارتكبوا عملا سخيفا غير أخلاقي، كل غايته زرع الدمار والتخريب من دون تمييز»، محذرا من أن مثل هذه العمليات ستتحول إلى سيف مرتد على نحر المشروع الاستيطاني ذاته».